الأمم المتحدة

E/RES/2022/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 June 2022

دورة عام 2022

البند 18 (ج) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإحصاءات

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 8 حزيران/يونيه 2022

[بناء على توصية اللجنة الإحصائية (E/2022/24)]

3/2022 - ضمان أن يكون العمل في مجال الإحصاءات والبيانات متكيفا مع النظام الإيكولوجي الإحصائي والبياناتي المتغير

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بأهمية الإحصاءات والبيانات الجيدة التي يمكن الوصول إليها في حين وقتها والموثوقة والمصنفة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية التي وضعتها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وفي دعمها، وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب، وكأساس لاتخاذ قرارات سريعة وقائمة على البيانات،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 261/68 المؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2014 الذي أيدت الجمعية بموجبه المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأكدت أنه لكي تكون القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإحصائي فعالة لا بد أن تضمنها أطر قانونية ومؤسسية وأن تحظى بالاحترام على جميع المستويات السياسية، ومن قبل كافة الأطراف صاحبة المصلحة في النظم الإحصائية الوطنية،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 313/71 المؤرخ 6 تموز/يوليه 2017، الذي اعتمدت فيه الجمعية إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، وشددت على وجوب الاضطلاع بجميع أنشطة النظام الإحصائي العالمي

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

الرجاء إعادة استعمال الورق

في امتثال تام للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2006،

وإذ يشير كذلك إلى قراره 6/2006 الذي دعا المجلس فيه منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة واللجان الإقليمية والوكالات الدولية، إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء وتطوير وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، لا سيما قدرات البلدان النامية،

وإذ يشير إلى قراره 5/2020 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2020، الذي دعا فيه المجلس إلى تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية لمختلف الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة، وحدد اللجنة الإحصائية بوصفها الهيئة الرئيسية لتنسيق البرامج الإحصائية لمنظومة الأمم المتحدة،

وإذ يضع في اعتباره تطور النظام الإحصائي ونظام البيانات، وزيادة الرقمنة في كل مجال من مجالات الحياة التي تنتج من أجلها الإحصاءات والبيانات، والابتكار المستمر للأنشطة الإحصائية، وتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وضرورة تحديث المكاتب الإحصائية والنظم الإحصائية الوطنية، مما يمكنها من توفير خدمات عالية الجودة، وإحصاءات وبيانات يسهل الوصول إليها في حين وقتها وموثوقة ومصنفة ومفتوحة وقابلة للتشغيل البيني، ومستقاة من مصادر بيانات تقليدية وجديدة على السواء وتستخدم بالكامل نظم المعلومات الجغرافية المكانية،

وإذ يلاحظ الدور المتزايد الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية في المشهد البياناتي المتغير، حيث تسند إليها بصورة متزايدة مسؤوليات إشرافية على البيانات في نظم البيانات الوطنية،

وإذ يلاحظ أيضا أهمية خصوصية البيانات، وأمن البيانات، وحماية البيانات، والاستخدام الأخلاقي للإحصاءات والبيانات، فضلا عن الحاجة إلى الموازنة بين استخدام البيانات وشفافيتها وإمكانية الوصول إليها وبين السرية وحماية البيانات المجمعة للأغراض الإحصائية، بوصفها عوامل تمكينية للثقة في الإحصاءات والبيانات،

وإذ يلاحظ كذلك ضرورة تخفيف عبء كتابة التقارير الواقع على عاتق الدول الأعضاء ودعم إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي، والتقيد بمعايير الجودة العالية، والملكية الوطنية للبيانات،

وإذ يعيد تأكيد قراره 8 (د-1) المؤرخ 16 شباط/فبراير 1946 بشأن إنشاء اللجنة الإحصائية، بصيغته المعدلة بموجب القرار 8 (د-2) المؤرخ 21 حزيران/يونيه 1946، وقراره 1566 (د-50) المؤرخ 3 أيار/مايو 1971، الذي أشار إلى أن اللجنة ستساعد المجلس فيما يلي:

(أ) تشجيع وضع الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة،

(ب) تنسيق الأعمال الإحصائية للوكالات المتخصصة،

(ج) تطوير الخدمات الإحصائية المركزية للأمانة العامة،

(د) إسداء المشورة إلى أجهزة الأمم المتحدة بشأن المسائل العامة المتصلة بجمع المعلومات الإحصائية وتحليلها ونشرها،

(هـ) زيادة تحسين الإحصاءات والأساليب الإحصائية بشكل عام،

1 - ***يؤكد من جديد*** أن اللجنة الإحصائية هي الهيئة الرئيسية لتنسيق البرامج الإحصائية العالمية بوجه عام ولنظام الأمم المتحدة الإحصائي والمتعلق بالبيانات؛

2 - ***يسلم*** بإنجازات اللجنة الإحصائية، ويدعم عملها الحالي والمستقبلي، في تعزيز تطوير النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية والدولية عن طريق اعتماد معايير إحصائية دولية وأطر لرصد التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

3 - ***يهيب*** بنظام الأمم المتحدة الإحصائي والمتعلق بالبيانات أن يقدم إلى اللجنة الإحصائية تقريرا عن الأعمال المتعلقة بالإحصاءات والبيانات في جميع المجالات، لتمكين اللجنة الإحصائية من أداء وظيفتها بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن إدارة المعلومات الإحصائية وإدارة الإحصاءات والبيانات؛

4 - ***يهيب*** بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من برامج الأمانة العامة ذات الصلة أن تراعي المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأن تلتزم بها[(2)]؛

5 - ***يؤكد*** على أهمية قيام الدول الأعضاء ببناء نظم إحصائية وبياناتية متكيفة ومرنة وملائمة وسريعة الاستجابة وقوية تلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي تدمج المعلومات الجغرافية المكانية إدماجا تاما وتسعى إلى تحسين التنسيق عبر النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية من خلال توسيع دور المكاتب الإحصائية الوطنية في المشهد البياناتي المتغير، حيث يجري تكليفها بشكل متزايد بمسؤوليات الإشراف على البيانات في النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية؛

6 - ***يؤكد أيضا*** على ضرورة الابتكارات التكنولوجية من أجل التحديث المنهجي للمكاتب الإحصائية والنظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية استجابة لطائفة واسعة من المصادر الإحصائية ومصادر البيانات، بما في ذلك، على سبيل المثال، السجلات الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، والبيانات المملوكة للقطاع الخاص، وغيرها من مجموعات البيانات المتولدة من خلال أدوات جديدة يمكن إدماجها، بعد ضمان جودتها، لإنتاج إحصاءات؛

7 - ***يؤكد كذلك*** على ضرورة تعزيز الممارسات الرامية إلى توليد معلومات تتماشى مع المبادئ التي تكفل الاتساق والقابلية للمقارنة، بما في ذلك إمكانية المقارنة عبر الزمان والمكان، وخصوصية البيانات وسريتها، مع الموازنة بين الخصوصية وحماية المعلومات المجمعة للأغراض الإحصائية واستخدام البيانات والشفافية وإمكانية الوصول إليها؛

8 - ***يسلم*** بأهمية قيام النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية ببناء شراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الإحصائي ونظام البيانات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة خارج نظام البيانات الوطني الرسمي، وإدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لجمع البيانات الدقيقة حتى لا يتخلف أحد عن الركب فعليا؛

9 - ***يرى*** أن الهدف النهائي لعمل اللجنة الإحصائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة في هذا الصدد ينبغي أن يكون تحقيق نظام متكامل للإحصاءات والبيانات في عملية التجميع، مع التقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرار المجلس 6/2006، وقيام

(2) قرار الجمعية العامة 261/68.

أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها بعرض الإحصاءات والبيانات الدولية وتصويرها ونشرها على نحو فعال، مع إيلاء اهتمام خاص لمتطلبات استعراض وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في سياق جداول أعمال الأمم المتحدة الرئيسية للتنمية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية؛

10 - ***يطلب*** إلى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من برامج الأمانة العامة ذات الصلة أن تواصل تعاونها التام مع اللجنة الإحصائية في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بالمهام الواردة في الفقرة 9 أعلاه، واعتبارها ذات أهمية مركزية في تنسيق برامج عملها، خصوصا البرامج الطويلة الأجل، وأن تعمل في اتجاهات جديدة؛

11 - ***يسلم*** بالحاجة إلى تعزيز القدرات الرقمية والتكنولوجية والابتكارية للنظام الإحصائي للأمم المتحدة والنظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية لتلبية احتياجات وإمكانات النظام الإحصائي ونظام البيانات الآخذ بالتطور؛

12 - ***يطلب*** إلى اللجنة الإحصائية أن تقوم، بدعم من شعبة الإحصاءات بوصفها أمانتها، بدور المنتدى الرئيسي للمناقشات وتبادل المعارف وتقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بالإحصاءات والبيانات في جميع المجالات، وأن تضع وتصون معايير وقواعد وأدوات ومنهجيات إحصائية دولية، وأن تدعم وتعزز تطوير نظم إحصائية وطنية مستدامة، وأن تطور وتبني قدرات النظم الوطنية، وأن تدعم الأوساط المهنية للإحصاءات الرسمية، وأن تضمن استمرار الابتكارات للتكيف مع النظام الإحصائي والبياناتي المتغير؛

13 - ***يطلب*** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم البلدان النامية في تعزيز نظمها الإحصائية ونظم بياناتها التي تلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية كأساس لخططها الإنمائية وتقييم تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الجلسة العامة 20
8 حزيران/يونيه 2022